

أمور دبرت بليل

دعونا نُورخ لطفل ولد العام 2003 عقب وصول منتجات الحضارة مع "الدخول" الأميركي للعراق.
 أولا: يفتتح والسده كاميرا الفيديو بعد لحظات من ولادة الطفل، يضغط على زر الوقت في برنامج الكاميرا، فيسجل: 2003/5/9 "وصول بريمر"، ويلتقط أول إشارة من الوليد، بكأوه المتشجن، ويمر بالكاميرا على وجه امه الفرحه رغم التعب، يخرج بالكاميرا الى المستشفى، ثم الى الحي، فالمدينة، ولا ينسى ان يلتقط له صورا فوتوغرافية، يرسل الى احدى الصحف صورة الطفل واسمه لتنتشر اعلانا صحفيا مدفوع الثمن، وبعد سنوات حفظ والد الطفل "حياة ابنه" في ذاكرة كومبيوتر لا يتعدى وزنها بضعة غرامات، لا شيء اسمه "ذاكرة شخصية" في عصر العولمة.

دعونا ننقل من هذا المشهد الخاص الى المشهد العراقي، الدخول الاميركي للعراق، "الحواسم"، عمليات الاعتقال التي جرت لرموز النظام السابق، تبضع الجنود الاميركان في الاسواق العراقية، جولاتهم في الشوارع، المنطقة الخضراء وما جرت فيها من مباحثات، ومفاوضات، وزيارات، ولقاءات، ومأدب غداء وعشاء، كلها مسجلة في ارشيف الفضائيات ويمكن الرجوع لها في اي وقت نشاء، الطفل والجيش الاميركي وساستنا كلهم وتقفوا مسار حياتهم وتفاصيل يومهم، لكن دعونا نسجل في دفتر الملاحظات شيئين لم يجر تسجيلهما حتى الآن واكتفت وسائل التوثيق المتطورة، ببض سطور او دقائق فيديو فقط عنهما "بلا صوت".

المغيب الاول عن الارشفة هو ما جرى ويجري في مفاوضات تشكيل الحكومة، "فالمفاوضون يتبعهم الغاؤون" يسيرون على قاعدة المحظورات تمنع الضروريات، وذبذب مفعور، فممنع نشر هكذا لقاءات متبع في كل الدول، المحافظة على السرية هو الدافع هنا، اما ثاني المغيبات في التوثيق العراقي، وربما لا عذر فيه، فهو غياب اي مادة فيلمية او لقاءات اذاعية او تحقيقات صحفية تُورخ لخروج القوات الاميركية من العراق، لم تبت الفضائيات العراقية اي تسجيل للحظة الانسحاب الاميركي، لا دبابات مضت صوب الكويت شاهداها العراقيون، لا حديث جنود اميركان عن تجربتهم المريرة في العراق، لا صورة عن معسكرات اميركية تركت "للنشامى".

هل هو امر دير بليل؟ هل أمر اوباما جنوده، بترك الجمل بما حمل؟ ماذا عن الاتفاقية الامنية التي حددت مواعيد "مقدسة"، تمنع الخطوط الحمراء من تجاوزها، لماذا غابت صورة "القاتحين" وهم يتركون "المفتوح" او "المحتلين" وهم يتركون "المحتل"؟ الذي جرى كان كالتالي حسب تصوري: اعداء اميركا الكثر واصداؤها النادرون كانوا مشغولين بما جرى للعراق لذلك راقت عملية "الفتح" او "الاحتلال" عشرات الفضائيات لتُورخ للحث الكبير، ولم يكن هناك اعلان عراقي يُورخ لفرحة عراقية طال انتظارها، لكن بعد سبع سنوات مضت من عمر اميركا في العراق تحولت فيها بقرار اممي من فاتحة الى محتلة وتحولت ايضا ندره وسائل الاعلام العراقي الى كثرة، لكن الطامة ان العالم الذي انشغل بالعراق اصبح مشغولا بما جرى للعراقيين، وتحولت افراح لحظة "الدخول" الى الالم في لحظة "الخروج".

هل حال الفشل الاميركي دون توثيق الاعلام لمشهد انسحاب قواتهم؟ هل فشل الاميركان فعلا؟ ام فشلنا نحن في استثمار فرصة لن يوجد بها الكون مرة اخرى؟ هل تعامل الاعلام العراقي مع انسحاب القوات الاميركية بطريقة عاطفية "حب واحبي واكره واحبي"؟ ماذا لو غدا العراق مثل "بني" هل سنشاهد ضحكات الجنود الاميركان وبكاء العراقيين على طول المسافة الى البصرة؟ اي عذر منع اعلامنا من توثيق الانسحاب الاميركي؟ لا ادري.

قيس حسن

عيدكم مبارك

دعوني أولا أتقدم بالتعزية لعائلة الزميل رياض السراي، المذبح في قنّاة العراقية، والذي استهدفه الإرهاب يوم أمس فأراه صريحا وهو في ريعان شبابه. كان السراي واحدا من قلة في فضائياتنا العراقية من يمتاز بحضور لافت، فبسمته لا تفارقه، على أنه خلف في أيام العيد هذه حسرات في نفوس محبيه قبل عائلته، تعتمد الله برحمته الوافر.

وعيدنا العراقي يأتي على البيوت الحزنى فلا يستطيع ان يفك أسرها. تذكروا معي أن الشهر الفضيل قد شهد موجة عنف راح ضحيتها العشرات، كما سقط عشرات اخرون بسبب نقص الخدمات في صيف لاهب، وعلي أن لا أنسى الذين قضوا في انفجار مولدة "حي أور"، وجيلهم من الشباب الذين كانوا يسألون صاحب المولدة عن سبب انقطاع الكهرباء فانفجرت به وبهم.

أمر مخيف أن نتحدث في لحظة عيد عن الموت، ولكنه شأن عراقي كما يبدو. سيبتدئ المتفائلون على ذلك، وإذ أحس نفسي من المتفائلين دائما، فلا أجد غضاضة من تأرّخ أعياننا واحدا من مستمر. لماذا الموت مستمر في بلادنا؟ ها أنا أجتاز عتبة الأربعين خفة، ولكن جناحي منقلبان بالنزف، لا يحضر في ذهني غير مشاهد الموت، أو أطراف أصحاب فارقناهم بعجالة. الموت حق. أدرك ذلك، ولكن أن يجيء على هيئة انتحاريين أو سيارات مفخخة أو كاتم صوت أو انفجار مولدة كهرباء، فهذا أمر آخر.

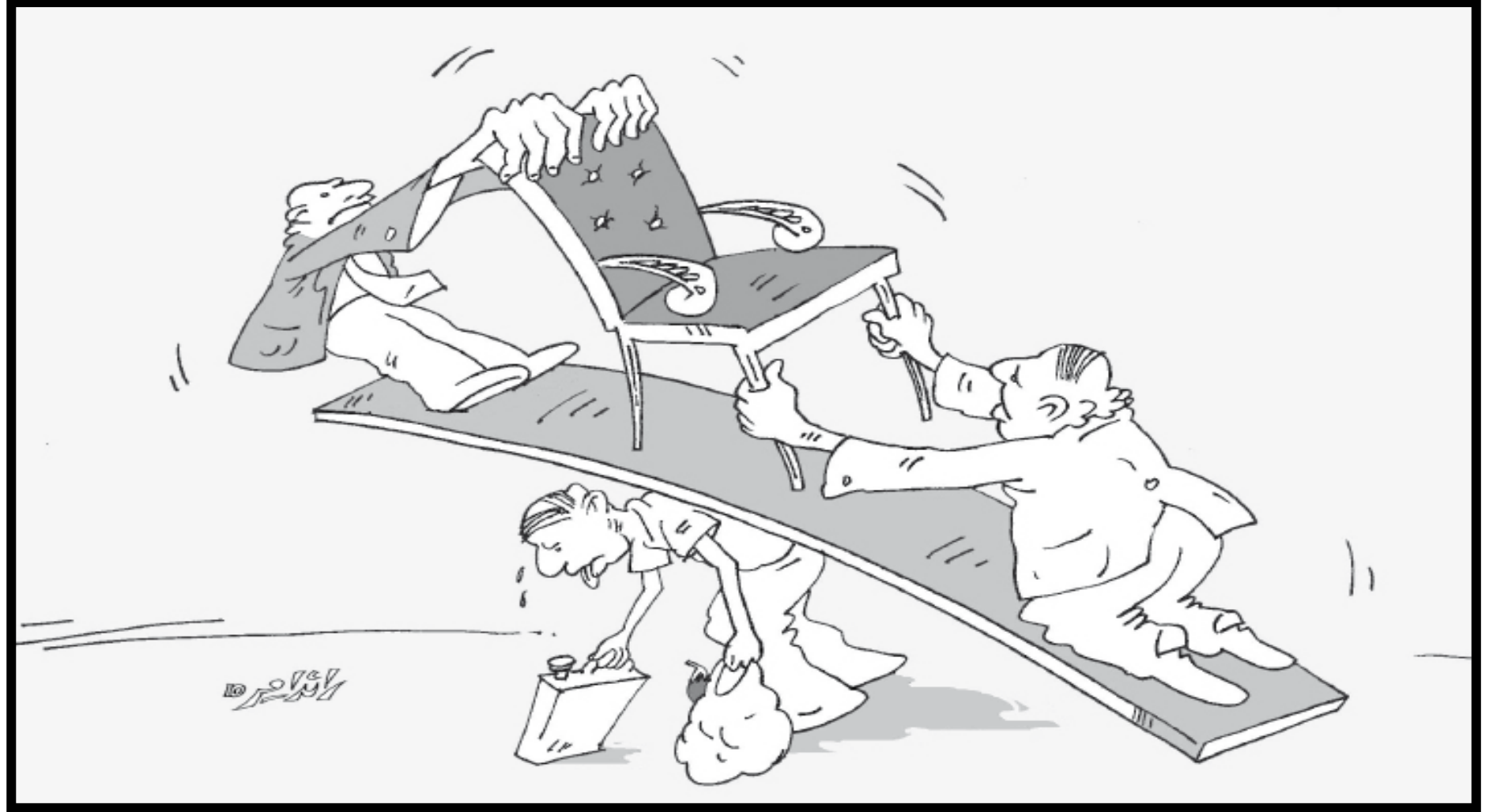
حتى ذاكرتنا عن العيد مشوهة. أبلغ الألعاب كانت، بالنسبة لي، الركوب في عربة يجرها حصان كهل، مكشوفة من الاتجاهات كلها، وياما سقط أمامي عدد من الأطفال من تلك العربات لتلامس أجسادهم الغضه اسفلت الشوارع الصلب فجرحوا... المراجيح التي لعبنا بها صدادت... ثم نعمنا بفترة قصيرة شيدت فيها من ألعاب حديثة، ولكن مصيرها اليوم، وبعد ما لا يحصى من حروب صار مأسوفا عليها هي الأخرى. القطاع الخاص استثمر الموضوع فشيده ملاعب صغيرة وحديثة تكظ اليوم بالعوائل التي تبحث عن فسحة فرح، حتى ولو كانت خائفة بسبب الزحام.

كل ذلك لا يمنعني من القول بثقة: عيدكم مبارك. والعراقيون بحاجة إلى عيد حقيقي، عيد ينسون فيه الكثير من الأهم التي سببتها جهات كثيرة وأشخاص وتيارات وأفكار. عيد يجعل الناس يتسمج بحق وتفرح بحق. أقول ذلك ولا يفارقني أبدا مشهد التيامي الذين تركهم أبائهم تنفيذاً لرغبة بالموث يطلتها فكر يرى في قتل الآخر بابا مفتوحا إلى الحنة على مصراعيه.

ويبعيدا عن السياسة، التي صارت بالرغم منا زادا يومياً، أتساءل: أليس من حق العراقيين، باعتبارهم خلق الله ايضاً، أن ينعموا بأيام العيد؟ سيخرج عليك منظرو الموت الجهادي فتأوي تبيح قتل الناس حتى في يوم سلمى، بل خلق للسلام أصلاً، مثل يوم العيد. وإني لعلى ثقة أكيدة، بأن العراقيين سيحبون عيدهم بما عرف عنهم من رغبة بالحياة... وسيحتدون أسنة اللهب التي يجيد المجرمون صنعها، فيحياها التي نأمل وتنمى لا يصنعها عباء الموت، بل عشاق الحياة، ونحن أولهم.

الرحمة لشهداء العراق..

عبد الخالق كيطان



حكومة أم حكومتان؟

يقولون: إننا نقف ضد المظاهرات لأننا ندافع عن بنیان الدولة وعن قداسة النظام الدستوري وإننا مدنيون بإعادة الاعتبار للنظام، وكأن مثل هذا النظام الذي يصفون وهذه الدولة أقدس من رأي يُعْتَر فمفكرة تحارب.

قد يقول أحدهم إن الحاكم المحلي لم يفتح سجوناً بعد ليتسديد على الناس، ولم يفتح الباب واسعاً للاعتقالات كي يوصف بالمستبد، الكل يستطيع أن يدلي بدلوه في الصحف وأمام قنوات الميديا ويقول ما يقول. ربما هذا الرأي صحيح بعض الشيء ولكننا ننظر إلى عالم السجون باستحسان أحياناً لنقول إن السجون والاعتقالات كانت تُمكن في الأقل من الإبقاء على نوع من الأمل الذي يرسم مسافة الحلم بين المعتقل والحياة، أما الوضعية السياسية المحلية اليوم أماتت معنا معنى الحلم والأمل بالرغم من تبيان الصلاحيات الممنوحة للأقاليم والمحافظات وفهم واستيعاب ما لها وما عليها، والنتيجة أن لا كهرباء ولا أمن ولا فرص عمل ولا سكن ولا معنى يُذكر من تلك الحياة.

ملايين من الدولارات تحدها الموازونات الممنوحة للمحافظات سنوياً، وأمام ما يحدته التضاد في الصلاحيات بين ما هو فيدرالي مركزي ومحلي لا مركزي يترسخ حجاب قائم من السرية لا تعرف معه أين تصرف مثل هذه الملايين، وكيف يُخطط لمشاريها، وكيف يجري تنفيذها، وبين تأخر وصول التخصيصات واشتراط عدم تدويرها للعام المقبل؟ يكون هناك كرفنال مرتجل من المشاريع المستعجلة التي ترمج خارج إطار خطة التنفيذ المحلية المرسومة.

أتساءل هل نحن بحاجة حقاً إلى صلاحياتين وحكومتين لتسيير شؤون البلاد والعباد؟

* كاتب عراقي

لنناس في زمن البعث والتي لم يكف السياسيون المحليون اليوم عن الرغبة في تكرارها وتجريبها وإدامتها، من دون الأخذ بنظر الاعتبار ما كانت تسجله وقائع الماضي القريب من فضائح. وكم نعلم أن الإحساس الجمعي الذي كان يعايش مثل هذه المظاهر في ذلك الوقت يدرج حجم ونفوذ النظام السياسي والخلفيات السلوكية التي كانت تسم رجالاً ذلك النظام، وبالتالي يستطيع أن يقارن بصيرة بين مظاهر من ذلك النوع والمظاهر المحلية الحالية، فبتبين الرغبة في التخليق من جديد، كأن إعادة إنتاج هذه الممارسات هو شكل مديد من أشكال التعبير عن مقتضيات السلطة والحكم، يُمكن من جعل الحكام المحليين يقفون في مصافحات تميزهم عن غيرهم. إنها البداية غير الطبيعية للنظر إلى الأشياء بشكل مختلف.

بالأمس القريب رفع السياسيون المحليون في الانتخابات المحلية شعارات كان أغلبها مبالغاً فيه، كعلم كانوا ضد نظام صدام حسين وكلهم أودعوا في سجونهم، وكلهم يملك الحق في الحكم، وتاه على العوام أيهم يملك هذا الحق بالفعل، هل إن الحق حقان حق للسجناء وآخر غيرهم، أم أنه حق واحد للسجناء السياسيين وحسب؟ ومعه تخلى الناس بفعل عمليات العزل عن حقوقهم لمصلحة حق المدعين. لقد مضت هذه الأطروحة في بلاغتها ومكنت هؤلاء من الوصول إلى السلطة فمحتهم فرصة التعبير عن عُقدهم/ حقوقهم، وبفعل التبادلية والاستحسان أصبح لا يملك أحد النظار ضدهم أو أن يختلف مع برامجهم المطروحة، فهذا ما لا يمكن احتمالاً مع من كان قد توطن للسجن وترسخت فيه قناعات السخط والتأثر، وأغني بالسجن كل ممسى يتعلق بمظاهر العزل بما فيها تلك التي خارج مسعى السجن الصريح. هذه الحالة تدور وأصحة اليوم في مجالسات الزعماء المحليين وهم

أحدث هنا عن أساليب الإخضاع الممارسة على حرية الرأي والتعبير وقمع المطالب الشعبية. هذه الدورة التسلسلية، وبفعل التحول التجريبي الذي حصل في العراق على مستوى تصميم النظام السياسي، أتاحت المجال في مزاوله أعمال السلطة لفئات ومرست حرمان قصدي بحقها بشكل أو بآخر وودعاي مختلفة، فجعلت من زعامات هذه الفئات حكاماً أو طغاة على جغرافيات جديدة مُعدة ومقننة لتأخذ عناوين تحت وطنية؛ زعامات محافظات وإجاحتها في هذه البلاد ليست سوى الوصفة التي تُعطى الغرائز الثأرية الفرعية المبيتة، فكل ما كان ينطلق من قاعدة مركزية وُزِع بالتساوي على الفروع الجديدة، والوصفة هذه لم تعر أيها اهتمام للضوابط والاشتراطات الزمانية والثقافية، فتجاوزتها لتنتقل في بناء نموذجها الإداري المقترض.

ولم يكن هذا النموذج حلاً واقعياً أبداً، إذ لم يُخطِ المدى البراكي الذي يتجاوز فرضية شطر الجسد الاجتماعي الواحد أو تجزئته نظرياً في فهم أس المشكلات التي غيرت شكل وطبيعة الحكم وأعادت تعريف العلاقة بين السلطات من جديد. ولسي الحقيقة لم يكن هناك من يقدر لماذا أخذت المحافظات والأقاليم روحاً من روح المركز، فبدلاً من أن يُديم مثل هذا النموذج المعنى الذي يواجه بطش السلطة وإحكام قبضتها في المركز وفي أي مفصل آخر، بالغ في تركيز تلك السلطة في أطرافها الإقليمية المحددة، ولذلك لم يكن مثل هذا الموضوع هو الحل والخاص.. لعله التفويض غير المباشر في استعادة شبح الحاكم المنذر وتنشيطه في مخبرات الحكومة المحلية.

ولنا أن نتأمل هنا ثقل المظاهر اليومية لماوكب السلطة التي كانت تحاصر الحياة المدنية

محمد عطاون *

ما معنى أن تكون سلطتان أو حكومتان في بلد مثل العراق؛ واحدة مركزية وأخرى محلية؟ للأقاليم المقهوره فيه؟ سؤال لا ينبغي إلا على افتراض أساسي هو رسوخ التناقض الطائفي أو الأثني أو العرقي الموجب للاحتراب بين الولايات في العراق، حيث يدفع إلى قيام فرضية الفيدرالية كحل عملي، ويمنح التفويض والصلاحيات لكل ولاية لتتأى إدارياً بعيداً عن المركز.

لقد مُرّت فرية الاستبداد المتولد عن المركز بنحو سياسي، وبالتالي بات من السهل أن يحل الإقليم والمحافظه محل المركز المستبد، فالفيدرالية العراقية قامت على هذا الأمر نكايه باستبداد المركز، ولم يكن ما يدعو في هذا البلد إلى التقسيم أو الانفصال بين المكونات الاجتماعية على تمايزها واختلافها.

النمط السائد كان يُركز الإبراكي بيد الحاكم وهذا ما كان يحدث بالفعل، والآن تمحورت الأقاليم والأطراف تخلصاً من ذلك القبض وذلك التمرکز بتجاه مركزية جديدة، فأصبحت الأقاليم أو المحافظات ذاتية الإدارة، لكن، ما معنى ذلك أيضاً؟ الأطراف ذاتها أتحت مراكز جديدة وبدأت تعيد إنتاج ذات النموذج المركزي القديم بكل قيمه لإسيما السلوكية منها، كان الموقف في أعقاب 2003 يبنيني على الخشية من تسلط طائفة مستمكئة على رقب الطوائف الأخرى، والذي حصل فيما بعد أن أخضعت الطوائف كلها محلياً بفعل البنية الجديدة.

كما إن الناس الذين انتقدوا الإهمال والإغفال والعزل الممارس من قبل السلطة في الماضي عاودوا من جديد يشخصون ذات الإهمال والإغفال والعزل الذي يمارسه الحاكم المحلي الجديد.

الشراكة السياسية . . سبيل للتناغم أم تهدئة للهواجس؟

البارزة في هكذا بيئة سياسية، الأمر الذي يجعل التوافق هشاً وبحاجة الى ضمانات هي عبارة عن مطالب يراء تحقيقها، أو مشاركة في اتخاذ قرارات، أو تجنب القيام بأفعال معينة.

وبما أن الواقع السياسي مريب نتيجة التأثيرات الخارجية بسوء الوضع الداخلي على مستوى الخدمات، والتحديات الأمنية، كل ذلك يجعل الممسكين بالسلطة غير قادرين على الالتزام بالضمانات كما ينبغي، كما ان الساعين الى السلطة كثيراً ما تتبدل منظراتهم لتلك المتغيرات، فالنظرة لها عندما تكون خارج السلطة تختلف في كثير من الاحيان تكون الداخلية، وعليه غالباً ما تضعف الثقة بين الأطراف السياسية، الامر الذي يقاوم الالتزام ويقلل من لمسار طرف على طرف آخر.

ويبدو ظاهرياً ان مثل هذه الحلول على قدر من الحكمة، لا انها بالمحصلة النهائية ستتحو بالعملية الديمقراطية الى اتجاهات تدميرية ستدخل البلاد في اتفاق يصعب الخروج منها كما هو الحال في نفق تشكيل الحكومة. انطلاقاً من ذلك يمكن القول ان الديمقراطية التوافقية أو الشكل التوافقي للحكم لن يكتب له النجاح في المجتمعات التي تتشكل فيها القوى السياسية على اساس تكوينات اجتماعية باعدا مذهبية وقومية كما هو الحال في التجربة اللبنانية.

ومن المؤكد ان الظروف السياسية التي تتيج الفرصة لتظهر قوى وتيارات سياسية متكافئة من حيث القوة، بحيث يصعب واقعياً تغليب تيار على تيار، تستدعي من تلك التيارات الاحتماء بالطائفة أو الدعوة القومية، فضلاً عن ايجاد التبريرات الايديولوجية لاقتناع الجمهور بأنها ممثلة الوحيد، وانها المعنية بالدفاع عنه، وانها اذا ما تخلت عنه سيصبح نهبا لقوى محلية اخرى، وبالتالي فان عدم الثقة ستكون السمة

للسلطة استنادا الى ابعاد طائفية وحزبية، ومصالح ضيقة، ورغبة عارمة لتسنم مناصب رفيعة لاضعاف أطراف تعد بنظرها معادية، والاستماتة في اغتنام فرصة قد لا تتاح مستقبلا. ومع ان العملية السياسية لم تكشف عن تناغم تقتضيه المرحلة العصبية التي يمر بها العراق، الا ان ذلك كان من الأمور المتوقعة جراء شدة التباين بين أطرافها، بخاصة ان ذلك التباين يرتبط باختلاف المرجعيات الثقافية والايديولوجيات السياسية والرؤية المستقبلية للبلاد، وعلى هذا فان التأييد بين هذه المتناقضات يبدو أمراً عصياً على التحقيق، وهذا ما اثبتته الواقع، لكن هذا الواقع وان كان راسخاً في الأذهان ويدافع عنه ببسالة خفية، الا ان الفاعل السياسي دائماً ما يتظاهر بالترفع عنه، بمعنى الادعاء أنه فوق الولوات بمختلف أشكالها.

وذلك يجعل ال ان هذه الازدواجية تشكلت نتيجة عمق الولاء الفئوي أو عدم الايمان الحقيقي بالنهج الديمقراطي أو بتأثيرات خارجية تعمل على تعميق الولوات الضيقة على حساب الولاء الوطني خدمة لمصالحها، ما يتعدى الى الفاعل العراقي التلخص منها لأسباب عديدة يقتضيها وضعه السياسي الراهن، أو عد تلك الجهات عمقا استراتيجياً يستند اليه في حالة مواقف الضعف التي يتعرض اليها، أو لأنها ممول لمشروعاته التي يسعى من خلالها الى توسيع قاعدته الجماهيرية وغيرها من الاسباب.

لقد اتضح من خلال التجربة ان الدعوات التوافقية المهيمنة على الخطاب السياسي الراهن لا يراد بها الذهاب الى مستوى عال من التناغم، قدر شعور جميع الأطراف بضرورة ان يكون لها حضور في المرافق الرسمية للدولة ليتسنى لها التأثير في مسيرتها باتجاه الأهداف التي تسعى لها، وهذا يعني في جانب منه ان

د. جليل وادي *

اذا كان التوافق يعني التأييد بين عناصر متباينة في وحدة متناغمة، فأن الواقع السياسي في العراق يشير الى ان عمليات التوافق التي جرت بين الجهات المتصدية للعملية السياسية وقفت بالمد من جوهر التوافق، إذ ساد المشهد العراقي صراع محتدم بين اطراف متنافسة على السلطة، وظل مفهوم التوافق وتطبيقاته في الحكومات المتعاقبة توافقا شكلياً بدلالة غياب روح الفريق المنسجم الذي يفترض حدوثها بما يؤدي الى بلوغ الاهداف المعلنة للعملية السياسية والمتحملة المواطنين وحقوق الانسان وغيرها، وبالتالي حفز الاجهزة التنفيذية على القيام بواجباتها بشكل صحيح، ولاخطر من ذلك ان التوافق الذي اريد له تمتين العلاقات بين الاطراف السياسية وتوحيد الرؤى افرز محصصات طائفية وقومية وجدت لها انعكاسا في مختلف اجهزة الدولة بما وقع المسؤولين التنفيذيين تحت تأثير الجهات التي يتتمون لها والعمل لمصلحتها، فضلاً عن الانكساعات الاجتماعية التي تظهتت باشكال عنفية حادة كادت تودي بالبلاد الى منزلقات خطيرة جدا، بينما يذهب التناغم الى انسجام ايقاع حركة كل عنصر مع الايقاع العام للعملية السياسية بحيث تكون الايقاعات كاملة لبعضها البعض وليست متناقرة أو متناقضة.

وعبر التوافق الشكلي للقوى والتيارات السياسية عن نفسه بعناوين مختلفة لكنه ظل محافظاً على مضمون سلبي، وعلى هذا لم تات تعبيرات الديمقراطية التوافقية وحكومة الوحدة الوطنية أو حكومة الشراكة الوطنية بمضمون جديد، فهكذا عناوين تنطوي على بريق اخاذ، لكنها في الواقع لا تعدو ان تكون تقاسما